استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد-19 تجارب دولية ناجحة" الفيليبين، الهند " أنموذجا

Financial Inclusion Strategies Amidst the COVID-19 Pandemic Successful international experiences "The Philippines, India" as a model

بايس الاميرة نزيهة*[1]، كلاخي لطيفة[2]

[1]جامعة ابن خلدون –تيارت– (الجزائر)، amiranaziha.bais@univ-tiaret.dz

[2]جامعة ابن خلدون–تيارت– (الجزائر)، kalakhilatifa@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/11/20 تاريخ القبول: 2023/03/26 تاريخ النشر: 2023/03/28

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إستراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 وهذا من خلال التطرق إلى مفهوم الشمول المالي، أهدافه، أبعاده، وكذا مؤشراته، بالإضافة إلى التعريف بجائحة كورونا وتوضيح كيف ساهمت هذه الجائحة في تبني استراتيجيات الشمول المالي، كما تم عرض تجارب كل من دولتي الفليبين والهند اللذان أثبتتا نجاعتهما في مواجهة الجائحة وتعزيز الشمول المالي.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن هذه الدول نجحت إلى حد ما في مواجهة تداعيات أزمة كورونا واستغلالها في الجانب الايجابي من خلال تسريع تبني استراتيجية الشمول المالي داخلها.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، جائحة كورونا، الفليبين، الهند، إستراتيجية الشمول المالي.

تصنيفات JEL : G22 ,D12

Abstract :

This study aimed to highlight financial inclusion strategies in light of the Corona Covid 19 pandemic, by addressing the concept of financial inclusion, its objectives, dimensions, as well as its indicators, in addition to introducing the Corona pandemic and clarifying how this pandemic contributed to the adoption of financial inclusion strategies. Both the Philippines and India, which have proven their effectiveness in confronting the pandemic and promoting financial inclusion.

This study concluded that these countries succeeded to some extent in facing the repercussions of the Corona crisis and exploiting them on the positive side by accelerating the adoption of the financial inclusion strategy within them.

Keywords: financial inclusion, Corona pandemic, the Philippines, India, financial inclusion strategy.

JEL Classification Codes: G22 , D12

* المؤلف المرسل.

مقدمة :

إن العالم اليوم أصبح يشهد انهيار حاد في جميع القطاعات خصوصا الاقتصادية والمالية منها جراء ما حل بالعالم من بروز أزمة تلوح في الأفق أطلق عليها جائحة كورونا كوفيد –19 المفاجئة غير المتوقعة، التي سبّبت هلعا كبيرا في جميع دول العالم، وتسببت في انهيار كبرى الاقتصاديات العالمية وأحدثت خلل وعدم توازن، فانتشر الفقر والبطالة وأصبح هناك عدم استقرار مالي، وارتفاع في معدلات التضخم في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وسجل انهيار تام في معدلات النمو الاقتصادي وفي جميع المؤشرات. مما دفع بالدول والحكومات إلى محاولة إيجاد سبل فعالة للاستغلال الوضع الراهن واتخاذ التدابير اللازمة للخروج من هذا الوضع خصوصا وأن هذه الأزمة سريعة الانتشار والعدوى مما أجبر السلطات الحكومية إلى وضع إجراءات الحجر الصحي والتباعد الجسمي، وهذا ما زاد الوضع تأزما من جميع النواحي، وهذا ما عجل بتبني مصطلح الشمول المالي ووضع استراتيجيات تساهم في تبني هذا الأخير لتجاوز الوضع، وخصوصا من الناحية الرقمية وبالتالي تحويل آثار الجائحة من السلبية إلى الايجابية، واتخاذ خطوة نحو المستقبل حتى تكون الدول مستعدة لمواجهة أزمات مماثلة ولأخذ الحيطة.

في هذا الصدد وبغية الخروج من أزمة كورونا سارعت الدول إلى تبني الشمول المالي ووضع استراتيجيات مستقبلية لذلك، ولعل من أبرز الدول الناجحة في تبني هذا المفهوم في سبيل تحويل الأزمة من أمر سلبي إلى إيجابي نجد دولتي الهند والفلبين من خلال تبني استراتيجيات الشمول المالي 2024/2019، و2028/2022 بالترتيب وعلى التوالي، وسنحاول التفصيل في هذا الموضوع من خلال البحث.

إشكالية الدراسة: واستنادا على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أثرت جائحة كورونا على تسريع تبني إستراتيجيات الشمول المالي في كل من دولتي الهند والفيليبين ؟

الأسئلة الفرعية: من الإشكالية الرئيسية المطروحة، تتبلور لنا الأسئلة الفرعية التالية:

- هل كانت أزمة كورونا كوفيد –19 فتاكة بالاقتصاد العالمي ؟
- هل ساهم تبني مفهوم الشمول المالي في الحد من أزمة كورونا؟
- فيما تمثلت اهم استراتيجيات الشمول المالي للحد من ازمة كوفيد ؟

فرضيات الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الفرضيات التالية:

- لقد كانت لأزمة كورونا كوفيد –19 آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي.
- ساهم مفهوم الشمول المالي في التقليل من تداعيات أزمة كورونا من خلال تبني استراتيجياته الفعالة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع الساعة الحد والتقليل من الآثار السلبية لجائحة كورونا التي حلت بالعالم عن طريق تبني استراتيجيات الشمول المالي.

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى دراسة أحد المواضيع المهمة والمعاصرة والخاصة بجائحة كورونا كوفيد –19 وما حل بالعالم جراء انتشارها بشكل رهيب، وما خلفته من انهيار حاد في اقتصاديات العالم، والذي

استوجب البحث عن حلول فعالة للتقليل من حدة هذه الآثار، ولعل من أبرز هذه الحلول نجد الشمول المالي الذي تبنت استراتيجياته معظم الدول لفعاليته في الحد من هذا الفيروس.

منهج الدراسة: في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وفروضه فإنه تم إتباع المنهجين: الوصفي والتحليلي من خلال وصف متغيري الدراسة ألا وهما: جائحة كورونا والشمول المالي وتحليل أثار الجائحة على الاقتصاد العالمي وكيف ساهم الشمول المالي من التقليل من هذه الآثار، وكذا التركيز على نماذج لدول نجحت في تبني استراتيجيات الشمول المالي وبالتالي الحد من آثار هذه الجائحة.

حدود الدراسة: تقتصر الدراسة على عرض نماذج لدول نجحت في السيطرة على تفشي الوباء، باعتمادها على حلول حقيقية، برهنت نجاعتها على أرض الواقع، لذا كانت فترة الدراسة خلال 2028/2019.

تقسيمات الدراسة: سعيا لتحقيق الهدف من هذا البحث، سيتم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، يتناول المحور الأول الجانب النظري لكل من الشمول المالي، جائحة كورونا، أما المحور الثاني فخصص للشمول المالي في ظل جائحة كورونا –تجارب دولية ناجحة–

المحور الأول : المفاهيم الأساسية حول الشمول المالي وجائحة كورونا.

الفرع الأول: ظهور الشمول المالي وتعريفه:سنقوم باستعراض ظهور مصطلح الشمول المالي ومفهومه كالتالي:

1. **ظهور الشمول المالي:** ظهر مصطلح الشمول المالي (عكس الإقصاء المالي) لأول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت (Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية، وبدا الاهتمام بالشمول المالي منذ أوائل عام 2000 حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية، وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدولة كينيا، ثم قد بعد ذلك في كل من اندونيسيا، المكسيك، جنوب إفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوبا جو، موزنبيق وفيجي، ومصر في عام 2017. (بن موسى، 2018، صفحة 42)
2. **تعريف الشمول المالي:** لقد تم تعريف الشمول المالي من قبل العديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية، وسنقوم بعرض أهمها كالتالي:

- تعريف مجموعة العشرين (G20)ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)للشمول المالي: " بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهشمة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (أوسياف و شاوي، 2020، صفحة 121)
- يعرف البنك الدولي في تقريره الصادر لعام 2014 حول مؤشرات الشمول المالي على أن الشمول المالي هو:" نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان". (حمدوش، 2020، صفحة 03)

- تعريف هيئة دعم التنمية المستقلة (ADA):" الشمول المالي هو جميع الآليات الموضوعة لمكافحة الإقصاء المصرفي والمالي، وهو يشمل مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية وغير المالية المتاحة للسكان الفقراء. (لوزري، 2021، صفحة 16)
- تعريف مركز الشمول المالي في واشنطن:" على أنه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح، يحفظ كرامة العملاء". (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 74)
- تعريف الباحثتين: هو إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لجميع العملاء دون استثناء بأقل جهد وتكلفة وتقديم الخدمة في أقل وقت ممكن.

الفرع الثاني: ركائز الشمول المالي، مميزاته: سيتم عرض ركائز الشمول المالي ومميزاته فيما يلي:

1. ركائز الشمول المالي: تتمثل أهم الركائز التي يستند إليها الشمول المالي في التالي:

- دعم البنية التحتية المالية: إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن مايلي: (بن قيدة، د.س، صفحة 95)
  - ✓ بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
  - ✓ الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها، من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التامين وغيرها.
  - ✓ توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.
- حماية مستهلكي الخدمات المالية: حظي هذا المفهوم باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتطوره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات. يساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي. (http://www.amf.org.ae، الصفحات 08-09)
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء: لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات، وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء. (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 750)
- التثقيف المالي: ويكون من خلال إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي. (أزناق و بريش، 2021، صفحة 05)

- جودة العملية المالية والحصول على الخدمة المالية بسعر مناسب: تتمثل جودة العملية المالية في مدى القدرة على انجاز الخدمة بشكل فعال، وسرعة الاستجابة لطلب العميل ومدى استعداد موظفي البنوك إلى تقديم الخدمات المصرفية، وسهولة الحصول على الخدمة، فإذا تم تقديم خدمة تتلائم مع توقعات العملاء فإن الخدمة تتصف بالجودة حيث أن جودة الخدمة المصرفية ترتبط وتعتمد على احتياجات وتوقعات العملاء. (معوض و علم الدين، د.س، الصفحات 09-10)
- الاستخدام الأمثل للخدمات المالية المتنوعة: تعددت وسائل الدفع الالكتروني وتتمثل في: (المرجع، صفحة 09) البطاقات المصرفية، الشيك الالكتروني، العملة المشفرة والنقود الالكترونية

2. **مميزات الشمول المالي:** أهم ما يميز الشمول المالي يمكن تلخيصه في: (رشوان و قاسم، 24-25مارس 2021)

- تقليل المخاطر الاقتصادية، زيادة حجم واستقرار قاعدة ودائع البنوك مما يقلل من اعتماد البنوك على التمويل" غير الرسمي" والذي يميل إلى أن يكون أكثر تقلبا أثناء الأزمة، وبالتالي تحسين استقرار النظام المصرفي؛
- تحصين للمجموعات ذات الدخل المنخفض نسبيا من التقلبات في الدورات الاقتصادية، وإدراجها في القطاع المالي سيحسن استقرار قواعد الودائع والقروض في النظام المالي.
- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل؛ (بهناس، رسول، و بسيسة، 2019، صفحة 215)
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي: تتمثل أهمية وأهداف الشمول المالي في الآتي:

1. **أهمية تعزيز الشمول المالي:** تتجلى أهمية تعزيز الشمول المالي فيما يلي: (غربي، سعدوني، و بوغرارة، 2021، صفحة 374)

- يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية، وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المستبعدين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة الادخار وتحسين أداء البنوك، وتعزيز فرص التنافسية بين المؤسسات المالية، الأمر الذي ينعكس ايجابيا على تنويع منتجاتها وجودتها، مما يصب في هدف تحقيق الاستقرار المالي؛
- يمكن أن تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تمكين التجار الصغار في " كينيا"، لاسيما النساء منهم بحسابات ادخارية، ارتفعت مدخراتهم وزاد استثماراتهم في المشاريع بواقع 60%، وتحسن إنفاق الأسر التي تعولها نساء في " نيبال" على الأغذية المغذية مثل اللحوم والأسماك بنسبة 15 %، وعلى التعليم بنسبة 20 %، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخارية مجانية، وارتفع إنفاق المزارعين في " ملاوي"، الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات للادخار، على المعدات الزراعية بنسبة 13 % كما زادت قيمة محاصيلهم بواقع 15%؛
- يساهم تحسين الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي وتدعيم الدول في توجهها نحو تنويع اقتصاداتها، بفضل توفير خدمات مالية ذات جودة وتتوافق مع طبيعة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، مما يؤدي إلى خلق مناصب العمل وتحسين الدخول في الاقتصاد، وتعزيز فعالية السياسات المالية والنقدية؛

- يوجد علاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما يساعد تعمق درجات الشمول المالي في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة بين الجنسين، والتقليل من مستويات الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي، ويؤثر ايجابيا على أسواق العمل، ويساعد على تخفيف درجة المخاطر في المؤسسات المالية والنظام المالي على حد السوء، لأنه يسمح بتخفيف درجة التركيز المالي، فتعزيز الشمول المالي ينعكس ايجابيا على البيئة الاقتصادية بشكل عام؛
- تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي. (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 118)

2. **أهداف الشمول المالي:** تتجلى أهداف الشمول المالي في النقاط التالية: (طرشي، انساعد، و عبو، 2019، صفحة 122)

- تحقيق حالة من الارتباط بين الأهداف وفق نظرية (I–SIP) (الشمول المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك) بما يضمن التحقيق الأفضل لكل هدف من تلك الأهداف للوصول إلى ما هو أفضل للجميع وكذلك الارتباط الأمثل بين الأهداف ؛
- الرفع من فعالية السياسة النقدية، حيث أن النفوذ إلى الخدمات المالية يعزز الطلب الكلي والاستثمار، ويصبح إجمالي الطلب والاستثمار أكثر حساسية للسياسة النقدية من خلال زيادة مرونة معدل الإقراض.
- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛ (هرجان، سلام، حيدر، و عدنان، 2021، صفحة 62)
- دراسة السوق بشكل عميق ووضع التعريفات والأهداف بما يتناسب ووضع السوق لمحاولة فهم الارتباط الأمثل وفقا للظروف الخاصة بكل دولة. (نفس المرجع)

الفرع الرابع: متطلبات الشمول المالي، مبادئه وأبعاده:

1. **متطلبات تحقيق الشمول المالي:** يمكن توضيحها فالشكل التالي:

الشكل1: متطلبات استراتيجيات الشمول المالي

المصدر: (عماني و حمدوش، 2020، صفحة 30)

2. **مبادئ الشمول المالي:** وضعت مجموعة العشرين تسعة مبادئ داعمة للشمول المالي تتمثل في: (سفاري و بن داية، 2021، الصفحات 73-74)

- القيادة: وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر؛
- التنوع: تطبيق السياسات المشجعة على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإبداع، الائتمان، الدفع والتحويلات والتأمين في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات؛
- التطوير: استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفوذ للنظام المالي مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية؛
- الحماية: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين؛
- التمكين: العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع؛
- التعاون: خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية مع العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية؛
- المعرفة: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الانجاز وغيرها من الأدوات الأخرى؛
- التناسب: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها؛
- الإطار: الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل للمعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

3. **أبعاد الشمول المالي:** هناك 3 أبعاد للشمول المالي، تتمثل في: (بوطرفة و صغير، 2020، صفحة 28)

- الوصول للخدمات المالية؛
- استخدام الخدمات المالية؛
- جودة الخدمات المالية (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 04)

الفرع الخامس: مؤشرات الشمول المالي وأهم مؤسساته:

1. **مؤشرات الشمول المالي:** لقد تم تصنيف عدة مؤشرات للشمول المالي من قبل العديد من الهيئات نذكر أهمها كالآتي:

- مؤشرات المجموعة العشرين(G20): اتفق قادة مجموعة العشرين(G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي،

- مؤشرات البنك الدولي: يتكون الشمول المالي حسب البنك الدولي من 5 مكونات أساسي هي: (دردور و حركات، 2020، الصفحات 75-76)
- استخدام الحسابات المصرفية: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسة الرسمية مثل: البنوك، مكاتب البريد، مؤسسات التمويل الصغرى؛
  - ✓ الادخار: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (البنوك ومكاتب البريد وغيرها) وغير رسمية أو شخص خارج الأسرة؛
  - ✓ الاقتراض: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية ومن مصادر تقليدية غير رسمية (بما قفي ذلك الاقتراض من ا أسرة والأصدقاء)؛
  - ✓ المدفوعات: النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو ارسال الأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهرا الماضية؛
  - ✓ التأمين: النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بالتأمين على أنفسهم وممتلكاتهم.

2. **مؤسسات الشمول المالي:** من بين أهم المؤسسات العالمية التي تعمل على تطوير الشمول المالي هي: (سليمة، 2020، الصفحات 515-516)

- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP)(سيجاب): هي شراكة عالمية تضم أكثر من 30 منظمة رائدة تسعى إلى تعزيز خدمات الشمول المالي، وتعمل سيجاب على تطوير حلول مبتكرة من خلال البحوث العملية والحوار النشط مع مقدمي الخدمات المالية وواضعي السياسات ومؤسسات التمويل لتطبيق تلك النهج على نطاق واسع، وتجمع سيجاب التي يقع مقرها في البنك الدولي، بين نهج عملي لتنمية الأسواق المسؤولة وبرنامج توعية تستند إلى الأدلة والشواهد لزيادة حصول الفقراء على الخدمات المالية التي يحتاجون إليها لتحسين أحوالهم المعيشية؛
- مؤسسة التمويل الدولية: تعد مؤسسة التمويل الدولية عضو بمجموعة البنك الدولي، وهي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة حصرية على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية وتستخدم المؤسسة منتجاتها وخدماتها-وكذلك منتجات وخدمات مؤسسات مجموعة البنك الدولي-بغرض تقديم حلول تنموية تلائم احتياجات المتعاملين معها، وتستخدم مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لمساعدة شركائها في التغلب على التحديات المالية والتشغيلية والسياسية، وتعمل المؤسسة على تقديم الاستشارات والخبرات وبناء الشركات طويلة الأجل التي يمكنها أن تساعد في تذليل معوقات التنمية في مجالات مثل التمويل والبنية التحتية والبيئة التنظيمية وتحسين مهارات العاملين.

الفرع السادس: آليات وسياسات توسيع انتشار قاعدة الشمول المالي واهم التحديات التي تعيق ذلك، والأثار المترتبة عن ضعف الشمول المالي: سيتم التفصيل كما يلي:

1. **آليات وسياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي:** توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين اثنين، أولهما: توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية وثانيهما: تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها، (غريب و دريد، 2021، صفحة 182) وقد قدمت

العديد من المؤسسات المالية الإقليمية عددا من المبادرات التي تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي وأهمها: (بوقرة، 2018، صفحة 09)

- إجراء تحويلات ومساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية؛
- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي؛
- استمرار تطوير المنتجات المالية والمصرفية المبتكرة؛
- تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل؛
- أتمتة الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونيا؛
- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام المصرفي الاسلامي؛
- تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة.

2. **التحديات التي تعيق التوسع في الشمول المالي:** هناك عدة معوقات للشمول المالي يمكن حصرها في الآتي: (بولمرج و كتاف، 2021، صفحة 189)

- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه؛
- نقص الثقافة المالية أي ارتفاع مستوى الأمية المالية التي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية والمالية؛
- تدني مستوى دخل المواطنين بشكل لا يسمح التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛
- ارتفاع تكاليف المعاملات وانعدام الضمانات اللذان يعتبران حاجزين هامين أمام الفقراء للحصول على الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية وبالتالي لجوئهم للائتمان البديل المقدم من القطاع المالي الغير الرسمي مثل الأهل والأصدقاء وأصحاب المحلات التجارية والمرابين؛
- الافتقار إلى بنية تحتية مالية متينة في بعض الدول منها العربية والتي تحد من فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفأه للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛
- ضعف دور الصيرفة الاسلامية في إعطاء دفع للشمول المالي.
- غياب التصنيف المالي والقانوني المحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر خاصة في الدول العربية

3. **ضعف الشمول المالي:** يترتب على ضعف الاشتمال المالي الآثار التالية: (بوطلاعة، بخوش، و بوقرة، 2020، الصفحات 149-150)

- الفقر والبطالة: إن تحقيق الاشتمال المالي له ارتباط وثيق بالدخل فكلما كان الدخل مرتفع كانت نسبة الشمول المالي مرتفعة ويؤدي ذلك إلى انخفاض الفقر وهذا يؤدي إلى حرمان المجتمع من طاقته الإنتاجية؛
- التفاوت وعدم المساواة: يعد التفاوت في الدخل والثروات والتوزيع الغير عادل من الأدوات التي تعمل على إضعاف الشمول المالي؛

- التضخم: يؤثر على ضعف الاشتمال المالي حيث يعمل على التآكل الخفي للقدرة الشرائية للأصول النقدية حيث أن الدول التي يحدث فيها التضخم تلزم رفع الاحتياطي الإلزامي وهذا يؤدي إلى تقليل نسبة الأموال تحت تصرف البنوك لأغراض التمويل وهذا ما يقلل نسبة الاشتمال المالي؛
- الاكتناز: حيث أن هناك علاقة عكسية بين الاكتناز والاشتمال المالي فتجميع الأموال واكتنازها يعمل على إبعاد الأفراد الذين لا يستطيعون تحمل التكلفة التمويلية ولا تتوفر لديهم ضمانات كافية وبالتالي عدم قدرتهم على استخدام الخدمة المالية وبالتالي لا تتحقق أبعاد الشمول المالي

الفرع السابع: تعريف فيروس كورونا وأهم خصائصه: سيتم التعريف بفيروس كورونا وذكر أهم خصائصه ومميزاته كالتالي:

قبل التعريف بفيروس كورونا لابد من توضيح مفهوم المصطلحات: الوباء، الجائحة كما يلي:

تعريف الوباء: يعرف على أنه تفش في منطقة جغرافية أكبر، قد تكون محصورة في دولة واحدة أو عدد قليل من الدول. (حيدر، 2020، صفحة 431)

تعريف الجائحة : لغتا: من الجوح والجوح هو الاستئصال، وجاحتهم السنة جوحا وجياحة إذا استأصلت أموالهم، وسنة جائحة أي جدبه، والجائحة المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه. (بوداود و زاوي، 2021، الصفحات 82-83)

اصطلاحا: وهي الانتشار العالمي لمرض جديد يشمل العديد من الدول، ويشير البعض إلى أن مصطلح "الجائحة" يعني أيضا أن المرض يصعب السيطرة عليه. (ذكره، صفحة 431)

1. تعريف فيروس كورونا كوفيد -19: سيتم التطرق إلى عدة تعاريف أهمها:

اشتقاق كلمة كورونا: الاسم الانجليزي للمرض مشتق كالتالي: (Co) هما أول حرفين من كلمة كورونا(corona)، أما حرفا (vi) فهما اشتقاق لأول حرفين من كلمة فيروس (virus) وحرف (d) هو أول حرف من كلمة مرض بالانجليزية (disease). (جبير علي، 2020، صفحة 45)

- فيروسات كورونا: هي مجموعة كبيرة من الفيروسات التي يمكن أن تصيب الحيوانات والبشر على حد سواء، حيث تسبب أمراضا للجهاز التنفسي تكون خفيفة مثل نزلات البرد، أو شديدة مثل الالتهاب الرئوي، ونادرا ما تصيب فيروسات كورنا الحيوانية البشر ثم تنتشر بينهم. (عبيد و حسين، 2020، صفحة 69)
- تعريف فيروس كورونا المستجد كوفيد19: فهو سلالة جديدة من الفيروس لم يسبق اكتشافها لدى البشر، وهو التهاب يصيب الجهاز التنفسي بسبب الفيروس التاجي الجديد. (السفياني، 2020، صفحة 1377)
- تعريف منظمة الصحة العالمية (2020/04/11) لفيروس كورونا : فيروسات كورونا هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة وهان الصينية في ديسمبر وقد تحول كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم. (لعمري، طلحة، و هواري، 2021، صفحة 104)

- تعريف الباحثتين لفيروس كورونا: هو مرض معد يصيب الجهاز التنفسي سريع الانتشار لا يوجد له علاج سوى أخذ اللقاح وإتباع إجراءات الوقائية الاحترازية للتقليل من العدوى، له أعراض ظاهرة كالسعال وارتفاع درجة الحرارة وعدم القدرة على التنفس، وأخرى غير ظاهرة .

الجدول1: إحصائيات جائحة كورونا في العالم

بلد	اصابات	ح. جديدة	وفاة	تعافي
أمريكا	81,621,888	0	1,003,467	64,457,026
الهند	43,020,723	0	521,066	42,483,829
البرازيل	29,842,418	0	658,926	28,497,468
فرنسا	25,029,573	0	141,672	23,023,200
بريطانيا	20,691,123	0	164,454	18,783,177
ألمانيا	20,387,275	136,238	129,010	15,873,400
روسيا	17,783,843	21,101	367,686	16,689,977
تركيا	14,800,677	0	97,800	14,456,857
جنوب أفريقيا	3,713,252	0	99,966	3,599,563
الفلبين	3,677,376	387	59,030	3,576,500
تايلاند	3,553,720	24,635	24,883	3,278,103

المصدر: (إحصائيات فيروس كورونا في العالمCOVID-19)

نلاحظ أن هناك نسب منخفضة للحالات الجديدة نتيجة بداية الخروج من الموجة الثالثة لكورنا التي كانت جد وخيمة على مستوى العالم ككل .

2. خصائص جائحة كورونا: تميزت جائحة كورونا بالخصائص التالية: (توهامي و عامر، 2020، الصفحات 106-107)

- العالمية: إذ مست هذه الجائحة أكثر من 190 دولة عبر العالم وهذا من النتائج السلبية للعولمة التي جعلت العالم قرية واحدة؛
- سرعة الانتشار: إذ ينتقل من شخص إلى آخر بمجرد اللمس أو التقارب أكثر بين الأفراد، أو ينتقل من الشيء الملوث إلى الفرد حتى دون انتقال الفرد الآخر؛
- خفي: حيث لاتظهر أعراضه على المصاب به حتى بعد مدة، حيث أظهرت دراسة أن فترة حضانة فيروس كورونا الجديد قد تتجاوز 14 يوما، وهذا يعني أن فترة الحجر الصحي لأسبوعين قد لا تكفي للتأكد من الإصابات، وهذا ما جعله سريع الانتشار؛
- الشمولية: حيث شملت هذه الجائحة كل المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية؛
- المواجهة الذاتية: انفراد كل دولة بوضع خططها لمواجهة الوباء، دون أي تدخل إنساني من المنظمات المتخصصة أو الدول العظمى أو حتى دول الاتحاد فيما بينها كالاتحاد الأوروبي، باعتبارها متضررة أيضا، وهذا ما كان واضحا فيما حصل في إيطاليا وإسبانيا، مما عزز مفهوم سيادة الدولة؛
- شلل اقتصادي عالمي: وانهيار السوق الاقتصادي الدولي وانهيار معظم الاقتصاديات نتيجة للحظر والحجر الصحي الإلزامي

الفرع الثامن: طرق وأسباب انتشار فيروس كورونا: سيتم عرض طرق انتشار فيروس كورونا والأسباب التي أدت إلى ذلك كالتالي:

1. طرق انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19): غالبا ما تنتشر الأمراض المعدية بطريقتين هما: (بوعموشة، 2020، صفحة 126)

- الطريقة المباشرة: تنتقل من شخص إلى آخر مباشرة بواسطة أحد الأمور التالية:
  - ✓ الملامسة الشخصية للمريض وأكثر الأمراض انتقالا الأمراض الجلدية المعدية مثل الجرب والقمل والفطريات؛
  - ✓ الرداد الصادر من المصاب بواسطة السعال أو العطس أو البصق مثل الأنفلونزا والسل؛
  - ✓ من الأم إلى الجنين عبر المشيمة مثل مرض الايدز.
- الطريقة غير المباشرة: والذي يحتاج إلى وسيط آخر لنقل المرض من شخص إلى آخر مثل:
  - ✓ الوسائط الحية أي الكائنات الحية الموجودة في الطبيعة مثل القوارض والحشرات والحيوانات الأخرى وخير مثال عليه مرض الطاعون وأنفلونزا الطيور؛
- الوسائط غير الحية الموجودة في الطبيعة مثل الماء والتربة والهواء والحليب والأغذية مثل التسمم الغذائي والإسهامات والجفاف والتهابات الأمعاء.

2. أسباب انتشار فيروس كورونا: تختلف التفسيرات المتعلقة بأسباب الانتشار السريع لفيروس كورونا، وكذلك الدوافع التي أدت إلى انتقاله من الصين باعتبارها المصدر الأول لظهور الفيروس إلى دول العالم الأخرى، إذ كشفت جائحة كورونا ضعف بعض الجوانب في الدول التي ظهر بها، لاسيما الجانب الصحي والخدمي.

وبعد محاولات من الإخفاء والتكتم، ونتيجة لارتفاع أعداد الإصابات بفيروس كورونا بين الصينيين، أعلنت الصين وجود فيروس (كوفيد -19)، وذلك في مدينة ووهان التي تعد مركزا لمعامل البحث العلمي وذات الثقل، وأيضا تعد مركز استقطاب العلماء الأمريكيين في مجال الطب وتحدث فيها التجارب المتعلقة بالجينات والاستنساخ، مما أثار الشك بإمكانية أن يكون ذلك هو السبب في ظهور الفيروس. (حسين، 2020، الصفحات 154-155)

الفرع التاسع: الإجراءات الاحترازية من طرف الدول للحد من الانتشار السريع للجائحة: بعد أن اجتاحت جائحة كورونا كل القارات وأزهقت آلاف الأرواح يوميا، دقّت الدول والحكومات ناقوس الخطر، وباشرت في تطبيق عدة إجراءات فورية للتحكم في حدة الوضع، نذكرها في التالي: (بن زكورة، 2020، صفحة 181)

- التباعد الاجتماعي وفرض حجر جزئي أو كلي حسب الوضعية الصحية لكل بلد.
- توزيع المسؤولية بين الشعب والسلطة للحد من الأزمة وحظر التجوال بإصدار مراسيم وقوانين تتماشى مع الوضعية الصحية في كل بلد. وتعطل حركة النقل بين الدول بكل أنواعها.
- منع تصدير المعدات الطبية الموجهة لاحتواء الفيروس خارج الدول بهدف توفير الاحتياجات الداخلية للدول.
- حظر التجمعات والمسيرات وإجراء التظاهرات الوطنية والدولية عن بعد، وغلق المتاحف والحدائق العامة.

- تعطيل التدريس لكل المستويات والتوجه نحو التعليم عن بعد.

المحور الثاني: الشمول المالي في ظل جائحة كورونا –تجارب دولية ناجحة–

الفرع الأول: العلاقة بين الشمول المالي وجائحة كورونا:

يرتبط الشمول المالي بإجراءات مواجهة فيروس كورونا(كوفيد-19) بعلاقة تبادلية، ذلك أن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يساعد في تخفيف حدة تداعيات الوباء(كوفيد-19)، كما أن قرارات مكافحة كورونا يعزز الشمول المالي والتحول الرقمي في العالم، إذ تتمثل أهم إجراءات الحد من انتشار الفيروس(كوفيد-19) في فرض حظر التجوال ومنع المخالطة الاجتماعية، وهو ما قد يؤدي إلى اتجاه الأفراد لاستخدام الخدمات المالية الرقمية والمحافظ الالكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية من أجل إجراءات المعاملات اليومية دون الحاجة للذهاب إلى فرع المصرف، وهكذا برزت جائحة (كوفيد-19) أهمية الشمول المالي للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب ضرورة استخدام مزايا التكنولوجيا المالية الرقمية في القطاع المالي من أجل قضاء المواطنين حاجاتهم المالية والمصرفية عن بعد، ولذلك من المرجح أن تعز القيود على حركة الأفراد من التكنولوجيا الرقمية كإحدى دعائم الشمول المالي. (كيلان و نهى، 2021، صفحة 224)ويشير ما يقرب من 70 في المائة من هيئات التنظيم المالي في جميع أنحاء العالم إلى التكنولوجيا المالية كأولوية عالية، وعملت على مواءمة التدابير المتخذة لمكافحة جائحة covid-19 مع الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي.) والاثر (2021 ,

الفرع الثاني: الشمول المالي والحد من الآثار السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد: للشمول المالي، وما يوفره من إمكانية النفاذ للخدمات المالية والحصول عليها، العديد من الآثار الايجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه، كما أنه يلعب دورا هاما في أوقات الأزمات، فالشمول المالي من شأنه أن يدفع بمعدلات النمو ويحسن من وضع الفئات المختلفة، وبخاصة في أوقات الأزمات، فمع إتاحة الخدمات المالية للجميع، وتمكن الأفراد والمؤسسات من النفاذ إليها بسهولة واستخدامها، يصبح من الأيسر عليهم اتخاذ قرارات استهلاكية واستثمارية طويلة الأجل، والتعامل مع المخاطر المالية التي قد تواجههم وإدارتها بشكل جيد، وكذا مواجهة الظروف الطارئة، وامتصاص الصدمات المالية الغير متوقعة.

الشكل2: معدلات النمو العالمي

المصدر: (الدولي)

ملاحظة: تحسب معدلات النمو الكلي باستخدام الأوزان الترجيحية لاجمالي الناتج المحلي بأسعار الدولار عام 2010 وأسعار الصرف السوقية، تشير المنطقة المظللة إلى توقعات. (آفاق النمو الاقتصادي العالمي في خمسة رسوم

بيانية: آفاق هشة تتطلب الحذر والتأني في معالجتها، 15 مارس 2022) من المتوقع أن ينتعش معدل النمو العالمي إلى 2.5 بالمائة فيي سنة 2020، مع تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة الى 4.1بالمائة وتعافي النمو في اقتصادات الاسواق اصاعدة والبلدان النامية الى 4.1بالمائة.

فهناك ارتفاع طفيف وتعافي يرجع ذلك إلى تراجع نمو في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالانتعاش الذي ستشهده اقتصادات بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. إلا أن استمرار انتشار فيروس كورونا ، في ظل الاجراءات الدفاعية التي تقوم بها الدول سوف يجعل الأمر أكثر سوءا، حسب توقعات صندوق النقد الدولي في تقريرآفاق الاقتصاد العالمي لسنة 2020 للتطور السلبي لاجمالي الناتج المحلي، لهذا لابد من تعزيز الشمول المالي كاستراتيجية هادفة لتحويل الاثار السلبية لكورونا إلى آثار إيجابية.

الشكل3: اقتصاد ماقبل الجائحة

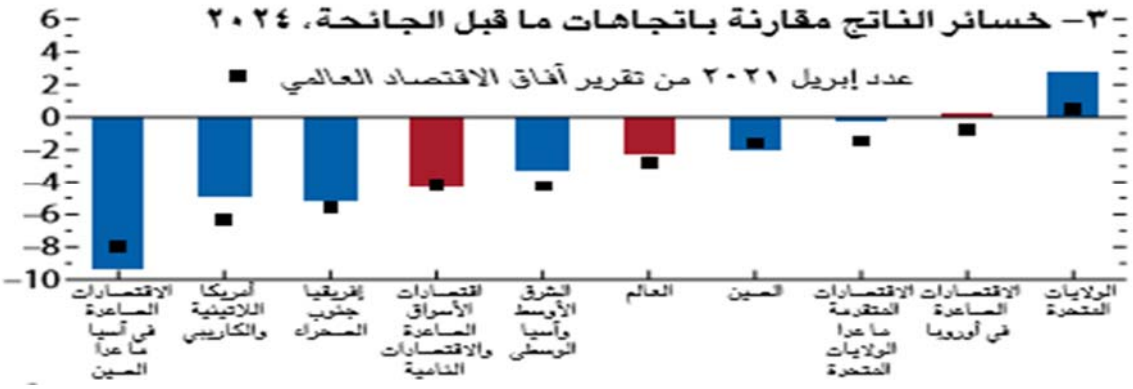

المصدر : (آفاق الاقتصاد العالمي،واشنطن-أمريكا، 2020)

وهكذا فإن الشمول المالي يمكن الوحدات الاقتصادية من الحفاظ على معدلات النمو الضعيفة-أو السالبة-في أوقات الأزمات، كما يساعد على تحسين معدلات الفقر والذي قد يقع تحت خطه العديد من الأفراد في ظل الأزمات الطاحنة، ويرجع السبب في ذلك إلى إتاحة الشمول المالي للموارد المالية اللازمة للفئات منخفضة الدخل والتي تمكنهم من الحفاظ على مستويات معقولة من الاستهلاك، بالإضافة إلى إمكانية ممارسة الأنشطة الإنتاجية.

الشكل4 : مساهمة الاقتصادات الكبرى في النمو العالمي

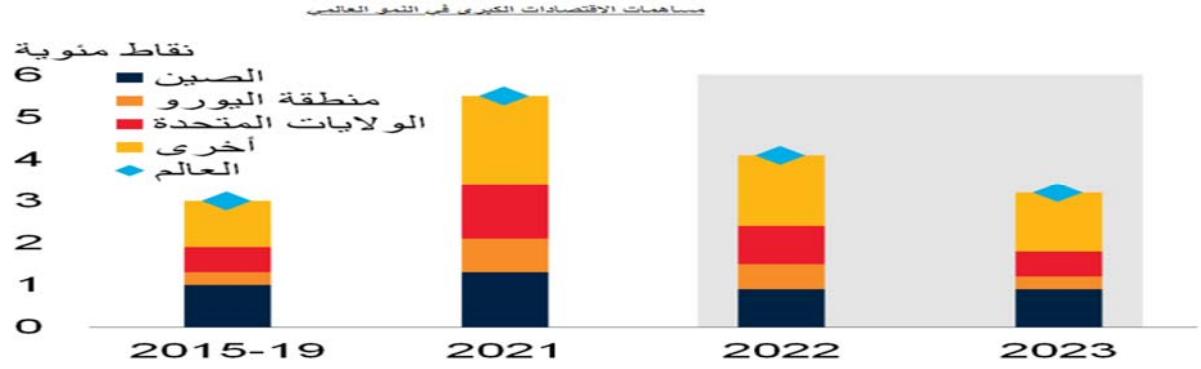

المصدر : (البنك الدولي)

التحليل: تشير التقديرات إلى أن معدل النمو العالمي سيشهد تباطؤا حادا مع تبدد آثار الانتعاش الأولية للاستهلاك والاستثمار، وإنهاء العمل بتدابير دعم الاقتصاد الكلي. ويعزى جانب كبير من التباطؤ العالمي في الفترة الزمنية التي يغطيها التنبؤ إلى الإقتصادات الكبرى، وهو ما سيؤثر أيضا على الطلب في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

يظهر الشكل نسبة المساهمة في تنبؤات النمو العالمي خلال الفترة 2021-2023، ويشير العمود الاول إلى متوسط المساهمة في النمو في فترة السنوات 2015-2019 ، وتحتسب الإجماليات باستخدام الاوزان الترجيحية لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمتوسط أسعار الدولار الامريكي وأسعار صرف السوق في السنوات 2010-2019 تشير المنطقة المظللة الى توقعات.

الشكل5 : مستخدمي المدفوعات الرقمية

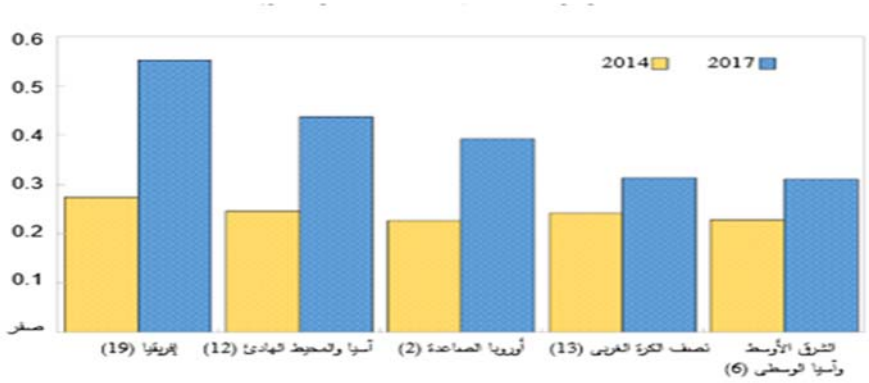

المصدر: (صندوق النقد الدولي).

يلاحظ توسع بيانات المستخدمين المستمدة من المدفوعات الرقمية أدى أيضا غلى زيادة الإقراض الرقمي.

كما أنه، وفي ظل انتشار فيروس كورونا، يتيح تعزيز الشمول المالي إمكانية الاستغناء عن التعامل بالعملات الورقية، والتي قد تكون سببا رئيسيا في نقل الفيروس من شخص لآخر نتيجة لتلوثها بالفيروس، والاستعاضة عن ذلك بالتعاملات الالكترونية، وهو الأمر الذي يساعد على الحد من انتشار الفيروس وتفشيه بشكل كبير، كما تمكن المدفوعات الالكترونية وغيرها من الخدمات المالية التي يمكن أن تقدم إلكترونيا أو عبر الهاتف الاستمرار في تقديم الخدمات المالية المختلفة للمواطنين على الرغم من إغلاق العديد من البنوك تتيح لانتشار الفيروس بها وإصابة عامليها. (الباز، 2020يونيو، الصفحات 08-09-10)

الشكل6: تنبؤات المحللين المالية

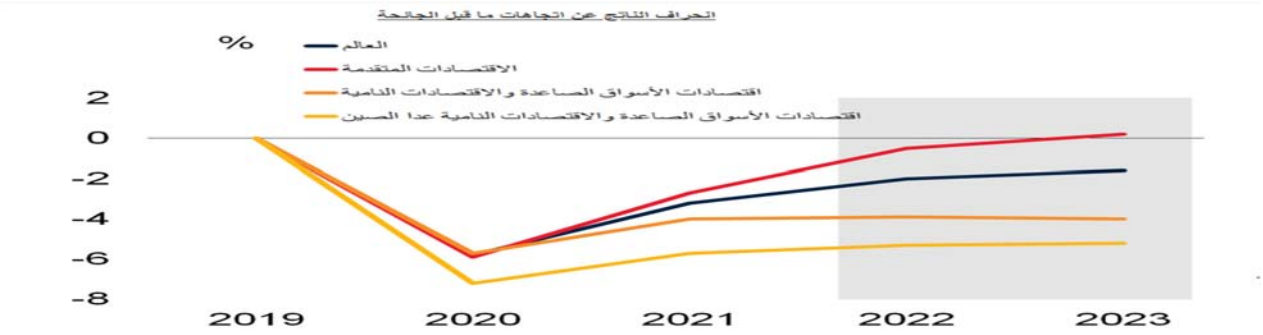

المصدر: (استعراض حصاد عام 2020: تأثير فيروس كورونا المستجد في 12 شكلاً بيانياً، 15 مارس 2022)

فقد ساهم انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي مع تعطُّل سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الأغذية ومنتجات الطاقة في ارتفاع معدلات التضخم الكلي في الكثير من البلدان. وشهد أكثر من نصف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تُحدِّد مستويات مستهدفة لمعدلات التضخم ارتفاع هذه المعدلات عن المستهدف في عام 2021، الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة الرئيسية. ويشير متوسط تنبؤات المحللين إلى أن معدل التضخم العالمي سيظل مرتفعا في عام 2022. على النقيض من الوضع في الإقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن تشهد معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تراجعا كبيرا للناتج من جراء الجائحة، ولن تكون مسارات النمو فيها قوية بالقدر الكافي لعودة الاستثمار أو الناتج الى اتجاهات ما قبل الجائحة في الفترة الزمنية التي يغطيها التنبؤ 2022-2023.

الشكل7: الشمول المالي والناتج المحلي

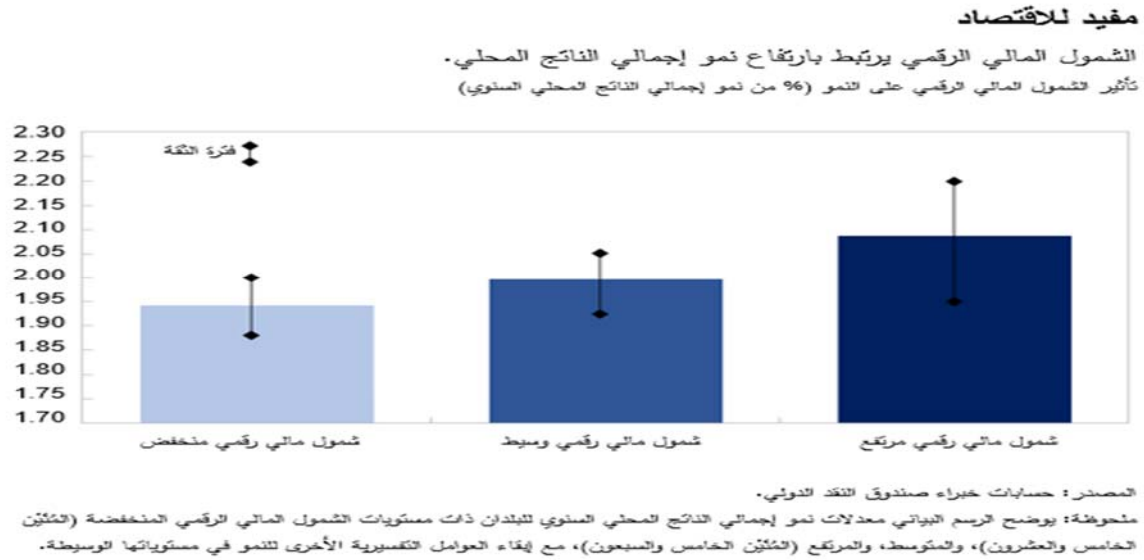

المصدر: (حسابات خبراء صندوق النقد الدولي)

ملحوظة: يوضح الرسم البياني معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي لبلدان ذات مستويات شمول مالي منخفضة (المئين الخامس والعشرون)، والمتوسط والمرتفع (المئين الخامس والسبعون) مع إبقاء العوامل التفسيرية الأخرى للنمو في مستوياتها الوسيطة.

الفرع الثالث: الشمول المالي في ظل كورونا

زادت أهمية الشمول المالي في الأعوام الاخيرة، وحظي باهتمام كبير من قبل صانعي السياسات ومتخذي القرار في جميع دول العالم نظرا لدوره في دعم جهود التنمية الاقتصادية وتعزيز استقرار النظام المالي، ومكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز وصول الخدمات المالية للافراد والمؤسسات على حد سواء، وأكدت جائحة كورونا أهمية الشمول المالي، كون الجائحة ساهمت في تعزيز الطلب على الخدمات المالية الرقمية، وقامت العديد من المؤسسات والدول حول العالم بوضع وتنفيذ استراتيجيات خاصة بالشمول المالي، كما تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في اجندتها لدعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي. (صفحة 162)

الفرع الرابع: الوضعية الاقتصادية في ظل كورنا وضرورة تبني استراتيجيات الشمول المالي: (Afi, p. 10)

تمثل التحديات الاقتصادية غير المسبوقة المرتبطة بوباء COVID-19 تحديًا أيضًا للتقدم المحرز في الشمول المالي على مدار العقد الماضي، بما في ذلك عبر شبكة AFI، التي تضم ما يقرب من 68 بالمائة من السكان الذين ليس لديهم حسابات مصرفية حول العالم. منذ إنشاء الشبكة أبلغت المؤسسات الأعضاء في AFI عن إجراء أكثر من 700 تغيير على سياستها وإطارها التنظيمي نتيجة لمشاركتها مع AFI. وقد تعزز هذا الزخم باستمرار، حيث تم الإبلاغ عن أربعة تغييرات فقط في عام 2009، مقارنة بـ 137 في عام 2020 ، مما يدل على أن الأعمال التحضيرية التي تم الاضطلاع بها في السنوات السابقة بدأت تؤتي ثمارها. تمس هذه الإصلاحات مجموعة واسعة من مجالات السياسة المتعلقة بالشمول المالي، مثل الخدمات المالية الرقمية (DFS)، وتمكين المستهلك وممارسات السوق، واستراتيجيات الشمول المالي الوطنية (NFIS)، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، أو جمع البيانات حول الشمول المالي وتقييمها.

منذ بداية الوباء، ظهرت مخاطر وفرص للإدماج المالي، حتى مع حشد واضعي السياسات الاقتصادية ومنظمي القطاع المالي لتصميم وتنفيذ الإجراءات بسرعة للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لـ COVID-19. من بين 137 مبادرة ولائحة مدرجة من قبل أعضاء AFI في عام 2020 ، كان 68 بالمائة متعلقًا بـ COVID-19. خلال الأشهر الأولى من الجائحة، ركزت التدخلات على "التخفيف" من الأزمة واستهدفت السماح بالحفاظ على النشاط الاقتصادي في سياق صحي آمن مع مساعدة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض وغيرهم من الفئات السكانية الأشد تضرراً.

الفرع الخامس: استراتيجية الشمول المالي في الهند 2024/2019: حدد البنك الاحتياطي الهندي ستة أهداف استراتيجية للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في دولة الهند وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: (pp. 18-23)

بدأت الهند رحلة الشمول المالي منذ عام 1956 بتأميم شركات التأمين على الحياة. تبع ذلك تأميم البنوك في عامي 1969 و 1980. تم تأميم شركات التأمين العام في عام 1972. تشير مراجعة حالة الشمول المالي في الهند إلى أنه تم تنفيذ مجموعة من المبادرات على مر السنين في مجال الشمول المالي.

- الوصول الشامل الى الخدمات المالية: يجب على كل قرية الوصول إلى مزود خدمة مالية رسمي ضمن مسافة معقولة تبلغ نصف قطرها 5 كيلومترات. قد يكون العملاء على متن الطائرة من خلال عملية رقمية سهلة وخالية من المتاعب ويجب أن تكون العمليات موجهة نحو نظام بيئي أقل استخدامًا للورق.
- ✓ زيادة الوصول إلى المنافذ المصرفية للبنوك التجارية المجدولة (بنوك المدفوعات، بنوك التمويل الصغيرة) لتوفير الوصول المصرفي إلى كل قرية ضمن دائرة نصف قطرها 5 كيلومترات / قرية صغيرة تضم 500 أسرة في المناطق الجبلية بحلول مارس 2020.
- ✓ تعزيز النظام البيئي لأنماط مختلفة من الخدمات المالية الرقمية في جميع مراكز المستوى الثاني إلى المستوى السادس لإنشاء البنية التحتية اللازمة للتحرك نحو مجتمع أقل سيولة بحلول مارس 2022.

- ✓ الاستفادة من التطورات في مجال التكنولوجيا المتقدمة لتشجيع مزودي الخدمات المالية على تبني أساليب مبتكرة لتعزيز التواصل من خلال الأوضاع الافتراضية بما في ذلك تطبيقات الأجهزة المحمولة بحيث يتمكن كل شخص بالغ من الوصول إلى مزود خدمة مالية من خلال جهاز محمول بحلول مارس 2024.
- ✓ التحرك نحو بنية رقمية وقائمة على الموافقة بشكل متزايد لإعداد العملاء بحلول مارس 2024.

🡸 توفير باقة أساسية من الخدمات المالية: يحتاج كل بالغ راغب ومؤهل إلى أن يتم تزويده بمجموعة أساسية من الخدمات المالية التي تشمل حساب وديعة بنك التوفير الأساسي والائتمان، ومنتج التأمين على الحياة الصغيرة والتأمين على غير الحياة، ومنتج المعاش التقاعدي. منتج استثماري مناسب كل شخص بالغ راغب ومؤهل تم تسجيله في PMJDY (بما في ذلك الشباب الذين حصلوا على عمل مؤخرًا) ليتم تسجيلهم في إطار خطة تأمين (PMJJBY، PMSBY ، إلخ) ، نظام التقاعد (APY،NPS) بحلول مارس 2020.

- ✓ بناء القدرات لجميع مراكز الاتصال إما مباشرة من قبل الكيان الأم أو من خلال المؤسسات المعتمدة بحلول مارس 2020.
- ✓ جعل سجل الائتمان العام (PCR) يعمل بكامل طاقته بحلول مارس 2022 حتى تتمكن الكيانات المالية المصرح لها من الاستفادة منه لتقييم مقترحات الائتمان من جميع المواطنين.
- ✓ الوصول إلى سبل العيش وتنمية المهارات
- ✓ يجب توفير جميع التفاصيل ذات الصلة المتعلقة بالتنمية المستمرة للمهارات وبرامج توليد سبل العيش من خلال RSETIs و NRLM و NULM و PMKVY للوافدين الجدد في وقت فتح الحساب. يمكن مشاركة تفاصيل أصحاب الحسابات بما في ذلك الشباب العاطلين عن العمل والنساء الراغبات في الخضوع لتنمية المهارات والمشاركة في برنامج سبل العيش إلى مراكز تنمية المهارات / مهمة سبل العيش والعكس بالعكس بحلول مارس 2020.
- ✓ مراعاة أهمية التملك المالي للمجموعات المساعدة الذاتية الجديدة / رواد الأعمال الصغيرة، وهو إطار لنهج مركّز يضمن تقارب الجهود من المجتمع المدني / البنوك / المنظمات غير الحكومية لزيادة وعيهم بمحو الأمية المالية والمهارات الإدارية والائتمان والروابط السوقية تحتاج إلى تطوير بواسطة National Skill Development Mission بحلول مارس 2022.
- ✓ التركيز على محو الأمية العملية جنبًا إلى جنب مع معرفة المفاهيم التي تمكن العملاء من فهم ليس فقط ما هو المنتج، ولكن أيضًا يساعدهم في كيفية استخدام المنتج باستخدام الأكشاك الرقمية وتطبيقات الأجهزة المحمولة وما إلى ذلك. خلال فترة الإستراتيجية (2019–2024). توسيع نطاق مراكز محو الأمية المالية (CFL) في كل كتلة في الدولة بحلول مارس 2024.

🡸 حماية العملاء ومعالجة المطالب: حماية العملاء وتعويض المظالم يجب أن يكون العملاء على دراية بالسبل المتاحة لحل شكاواهم. حول تخزين البيانات الحيوية والديموغرافية للعميل ومشاركتها، يجب ضمان ضمانات كافية لحماية حق العميل في الخصوصية.

- ✓ تطوير بوابة قوية لشكاوى العملاء: تطبيق جوال يعمل كواجهة مشتركة لتقديم وتتبع حالة الشكاوى المتعلقة بالقطاع المالي بشكل جماعي من قبل جميع أصحاب المصلحة بحلول مارس 2021.
- ✓ تشغيل خط المساعدة المجاني المشترك الذي يقدم الرد على الاستفسارات المتعلقة بشكاوى العملاء عبر قطاعات البنوك والأوراق المالية والتأمين والمعاشات التقاعدية بحلول مارس 2022.
- ✓ تطوير بوابة لتسهيل التنسيق بين الهيئات التنظيمية لمعالجة شكوى العملاء بحلول مارس 2022.
- ✓ التنسيق الفعال لتحقيق هذه الرؤية: هناك حاجة إلى تنسيق مركّز ومستمر بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، الحكومة، والهيئات التنظيمية، ومقدمي الخدمات المالية، ومنظمي خدمات الاتصالات، ومعاهد التدريب على المهارات.. إلخ. للتأكد من أن العملاء قادرون على استخدام الخدمات بطريقة مستدامة. مع التقدم في تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية، يمكن تطوير إطار عمل قوي للمراقبة يستفيد من التكنولوجيا المذكورة لرصد التقدم في إطار الشمول المالي مع التركيز بشكل خاص على المناطق الطموحة والمنطقة الشمالية الشرقية والمناطق المتضررة من الجناح اليساري المتطرف. سيتم تطوير إطار للرصد ولوحة معلومات GIS بحلول مارس 2022.

الفرع السادس: إستراتيجية الشمول المالي في الفليبين:

عملت الفلبين على تحقيق قدر أكبر من الإدماج في السنوات القليلة الماضية، وأطلقت NSFI(استراتيجية الشمول المالي الوطنية بالفليبين) في عام 2015 وأنشأت لجنة توجيهية رفيعة المستوى للشمول المالي أو FISC في عام 2016 لقيادة الاستراتيجية. لقد أدى الوباء، إلى جانب التطورات السريعة في المشهد المالي الرقمي، إلى إبراز الحاجة إلى إعادة معايرة استراتيجية الشمول المالي. يهدف إطلاق هذه الإستراتيجية الجديدة التي تبلغ مدتها ست سنوات إلى تسهيل تعهد متماسك وجيد التنسيق يشمل جميع الأمة نحو تحقيق رؤيتها للنمو الشامل والمرونة المالية لكل فلبيني. سيعمل NSFI الجديد كمخطط مدته ست سنوات لتحقيق رؤية دفع الشمول المالي نحو نمو واسع النطاق والمرونة المالية. وهي تحدد أربع نتائج مرغوبة كمسارات للرؤية وعلى أساسها يجب قياس أداء الإستراتيجية. لتحقيق النتائج المرجوة، سيتم السعي لتحقيق أربعة أهداف استراتيجية، مع تحديد المبادرات ذات الأولوية ، مع مراعاة العوامل التمكينية الرئيسية للشمول المالي.

تعكس الإستراتيجية بعض المعتقدات والافتراضات الرئيسية حول الشمول المالي:

- الشمول المالي ليس هدفا نهائيا ولكنه وسيلة لتحقيق غاية. إنه يساعد الأفراد والأسر على زيادة الصحة المالية والمرونة ويمكّن الشركات من النمو وتوفير فرص كسب العيش لمزيد من الفلبينيين.
- يؤثر الاستبعاد المالي بشكل غير متناسب على بعض الشرائح والتركيبة السكانية. نظرًا لأننا نشجع الحلول المستندة إلى السوق للإدماج المالي نحو المرونة، فإننا ندرك أيضًا أهمية شبكات الأمان المالي التي تيسرها البرامج الحكومية التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا.
- يشمل الشمول المالي عوامل متعددة الأبعاد، وبالتالي لا ينبغي أن يكون المجال الحصري لمنظمي القطاع المال. وبالتالي، بناءً على النهج القائم على المبادئ للإستراتيجية الأصل، يتبنى NSFI 2022-2028 إطارًا زمنيًا من ست سنوات مع تدخلات محددة، ومقاييس للنتائج، وأهداف. من خلال هذه العناصر الجديدة، يمكن

أيضًا أن تصبح NSFI 2022-2028 ليس مجرد خارطة طريق ولكن أيضًا أداة اتصال لأهداف الشمول المالي للبلد والتزام أصحاب المصلحة.

خاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن القول أن تداعيات جائحة كورونا كوفيد- 19وماسببته من آثار وخيمة على اقتصاديات دول العالم وما خلفته من ندوب حادة غيرت مجرى العالم ككل، أجبرت الدول والحكومات إلى التسريع في تبني استراتيجيات الشمول المالي لتدارك الوضع ومحاولة تجاوز هذا الانهيار الذي حل بالعالم . ولهذا كان لزاما على الدول مجارات الحالة التي يمر بها العالم كإجراءات الحجر الصحي المفروضة والوضع اللاتلامسي، الرقمنة والقيام بالأعمال واللقاءات عن بعد. كل هذا مكن من الشمول المالي لكافة الأشخاص والمؤسسات، ولعل من أبرز الدول التي قامت بوضع استراتيجيات للشمول المالي نجد كل من دولتي الهند والفيليبين، مع ضرورة تعميم الوضع لجميع دول العالم حتى تكون هناك نتائج ايجابية لمختلف الاقتصاديات ولتحسين النمو العالمي.

النتائج: من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج:

- أن جائحة كورونا تسببت في انهيار حاد في الاقتصاد العالمي؛
- أن الشمول المالي يساهم في تقليل المخاطر الاقتصادية؛
- أن هناك علاقة ايجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي ؛
- أن تبني استراتيجيات الشمول المالي ساهم في التقليل من تداعيات أزمة كورونا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- أن الهند والفيليبين أثبتتا نجاعتهم في وضع استراتيجيات للشمول المالي ؛
- يجب تعميم التجارب الناجحة على كل الدول لتعميم الفائدة وحصر الوباء.

التوصيات: استنادا إلى ما تقدم ولتبني استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، نوصي بما يلي:

- ضرورة تبني مفهوم الشمول المالي ووضع استراتيجيات لكل دولة حدى وأخرى عامة تخص جميع الدول؛
- ضرورة محاربة جائحة كورونا عن طريق وسائل أخرى مساعدة للشمول المالي؛
- ضرورة اكتساب الخبرات ووجود احتكاك بين الدول للتسريع من التخلص من الجائحة.

قائمة المراجع:

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية .2021صندوق النقد العربي.

Afi, a. f. (s.d.). atténuer l'impact de la covid-19 sur les progrés en matiére d'inclusion financiére. www.afi.global.org , p10 .

صندوق النقد العربيhttp://www.amf.org.ae.

National strategy for financial inclusion 2019-2020. 4, rbidocs.rbi.org.in /pdf.

إحصائيات فيروس كورونا في العالم COVID-19. (n.d.). Retrieved مارس 28, 2022, from DAILY MEDICAL INFO.COM: https://dailymedicalinfo.com/coronavirus

أزناق ,ف & .,بريش ,ر ,(2021 .جوان .(24-23دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي :دراسة حالة أندونيسيا .الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة .p ,ص.05

استعراض حصاد عام :2020تأثير فيروس كورونا المستجد في 12شكلاً بيانياً 15) .مارس .(2022مجموعة البنك الدولي.
آفاق الاقتصاد العالمي،واشنطن-أمريكا.(2020) .صندوق النقد الدولي.
آفاق النمو الاقتصادي العالمي في خمسة رسوم بيانية15 مارس2022، آفاق هشة تتطلب الحذر والتأني في معالجتها .البنك الدولي.
الابتكار والشمول والاثر.(2021) Retrieved from itu new magazine ..
الباز ,ه .م2020) .يونيو .(الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد .التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري .الاصدار .pp ,18ص-8ص-9ص .10جمهورية مصر العربية :معهد التخطيط القومي.
الدولي ,م .ا .آفاق النمو الاقتصادي العالمي في خمسة رسوم بيانية :آفاق هشة تتطلب الحذر والتأني في معالجتها .
السفياني ,إ .ب .(2020) .الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا :دراسة فقهية .مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية العدد 83 ص.1377
أوسياف .ع .ي & .,.شاوي ,ش .(2020) .الشمول المالي في الجزائر :الواقع، المعيقات والحلول .مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية)العدد ,(97ص.121
بن زكورة ,ا .(2020) .تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي-قراءة في المؤشرات الاقتصادية .مجلة اقتصاد المال والأعمال)العدد ,(03ص.181
بن قيدة ,م) .د.س .(واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية .المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة ,المجلد) 15العدد ,(01ص.95
بن موسى ,م .(2018) .أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام .2017مجلة الاستراتيجية والتنمية ,المجلد) 08العدد ,(15ص.42
بن موسى ,م & .,.قمان ,ع .(2019) .واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL) FINDEX)خلال الفترة (2011/2017)مع التركيز على الجزائر .مجلة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، , المجلد) 13العدد ,(03ص.04
بهناس ,ا .,.رسول ,ح & .,.بسيسة ,ب .ع .(2019) .أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية .مجلة معارف ,المجلد) 14العدد ,(02ص.215
بوداود ,ف .ا & .,.زاوي ,أ .(2021) .تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري اثر جائحة كورونا .مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية , المجلد) 12العدد 01خاص ,(ص-82ص.83
بوزانة ,أ & .,.حمدوش ,و .(2021) .واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية .مجلة دراسات العدد الاقتصادي ,المجلد) 12العدد ,(01ص.74
بوطرفة ,ر & .,.صغير ,ع .(2020) .واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره .مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة ,المجلد) 03العدد ,(01ص.28
بوطلاعة ,م .,.بخوش ,س & .,.بوقرة ,ك .(2020) .واقع الشمول المالي وتحدياته :الاردن والجزائر نموذجا .مجلة اقتصاد المال والأعمال , المجلد) 04العدد ,(02ص-149ص.150
بوعموشة ,ن .(2020) .فيروس كورونا)كوفيد (19في الجزائر :دراسة تحليلية .مجلة التمكين الاجتماعي ,المجلد) 02العدد ,(02ص.126
بوقرة ,إ .(2018) .واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن .مجلة دفاتر اقتصادية ,المجلد) 10العدد ,(02ص.09
بولمرج ,و & .,.كتاف ,ش .(2021) .الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه، تجربة السودان أنموذجا .مجلة بشائر إقتصادية ,المجلد) 07العدد ,(03ص.189
توهامي ,م .ر & .,.عامر ,ع .ا .(2020) .انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر .2020مجلة الميادين الاقتصادية , المجلد) 03العدد ,(01ص-106ص.107
حسين ,ه .ع .(2020) .اقتصاديات العالم وتخطي جائحة كورونا .مجلة حمورابي ,السنة) 09العدد ,(96ص-154ص.155
حمدوش ,و .(2020) .أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي :حالة الدول العربية .مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والمالية ,المجلد) 03العدد خاص ,(ص.03

حيدر ,ف .ح .(2020) .أثر جائحة كورونا على تنفيذ الالتزامات التعاقدية .مجلة العلوم القانونية)العدد ,(01ص.431
دردور ,أ & .,حركات ,س .(2020) .قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980/2017باستعمال نموذج .ARDLمجلة الاستراتيجية والتنمية ,المجلد) 10العدد ,(04ص-75ص.76
رشوان ,ع .ا & .,قاسم ,ز .ع25-24) .مارس .(2021دور التحول الرقمي للخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة .مؤتمر التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة .جمهورية مصر العربية :جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
سعدان ,آ & .,محاجبية ,ن .(2018) .واقع الشمول المالي في المغرب العربي-دراسة مقارنة :الجزائر، تونس والمغرب .مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية ,المجلد) 10العدد ,(03ص.750
سفاري ,أ & .,بن داية ,آ .(2021) .تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي :دراسة حالة الجزائر .مجلة الاقتصاد الصناعي)خزارتك , (المجلد) 11العدد ,(01ص-73ص.74
سليمة ,ص .ر .(2020) .الشمول المالي في الدول العربية ..واقع وآفاق .مجلة أبعاد إقتصادية ,المجلد) 10العدد ,(02ص-515ص.516
شنبي ,ص & .,بن لخضر ,ا .(2019) .أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية :تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية .مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ,المجلد) 04العدد ,(01ص.118
طرشي ,م .,انساعد ,ر & .,عبو ,ع .(2019) .متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر .مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال , المجلد) 01العدد ,(01ص.122
عبيد ,ض .س & .,حسين ,ه .ع .(2020) .أزمة التعامل مع جائحة كورونا.العراق أنموذجا مجلة حمورابي العدد ,(34-33)ص.69
عماني ,ل & .,حمدوش ,و .ك .(2020) .استراتيجية الشمول المالي :رؤية جديدة لمكافحة الفقر .مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ,المجلد 09)العدد ,(02ص .30
غربي ,ن .ص .,سعدوني ,م & .,بوغرارة ,ب .(2021) .سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية .مجلة دفاتر MECAS ,المجلد) 17العدد ,(04ص.374
غريب ,ا & .,دريد ,ح .(2021) .استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية :دراسة بعض التجارب العربية .ص.182
غزال ,م & .,بركات ,م .(2020) .الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية .مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة , المجلد) 03العدد ,(01ص.48
فلاق ,ص .,حمدي ,م & .,حفيفي ,ص .(2019) .تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي .مجلة التكامل الاقتصادي ,المجلد) 07العدد ,(04ص.04
كيلان ,إ .ع & .,نهى ,ص .ع .(2021) .دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة)كوفيد .(19-مجلة الشرق الأوسط للعلوم الانسانية والثقافية ,المجلد) 01العدد ,(05ص.224
لعمري ,خ .,طلحة ,ب & .,هواري ,ن .ا .(2021) .أثر جائحة)كوفيد(19-، على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي :دراسة تحليلية .مجلة دفاتر اقتصادية ,المجلد) 12العدد ,(02ص.104
لوزري ,ن .(2021) .واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه :دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية .مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ,المجلد) 02العدد ,(02ص.16
مرزق ,س & .,زيان ,ن .(2021) .التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي .مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ,المجلد) 07العدد ,(02ص.633
معوض ,ت .م & .,علم الدين ,م .م) .د.س .(تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا covid 19.ص-09ص.10
هرجان ,س .ع .,سلام ,ع .ا .,حيدر ,م .ك & .,عدنان ,ع .ج .(2021) .دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها . مجلة جامعة جيهان -أربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية ,ص.62